رئيس مجلس الأمة يدخل إلى القاعة

..والنواب يصلون إلى القاعة أيضاً

المشهد يتكرر في ظل مناشدات لصاحب السمو بالتدخل وحل الأزمة

رئيس مجلس الأمة يرفع الجلسة العادية الممتدة إلى

الكندري: ما يجري مخطط له 60 سنة بالسعي لتجميد الدستور

الغانم يؤكد أنه لن يخالف اللوائح والأعراف

حديث بين الجمهور والشاهين

اليوم الأمر أخطر بتفريغ المجلس من أدوات الرقابة وتحويله إلى لجنة

مطيع: لا عذر للحكومة في عدم حضور الجلسات ولا يوجد نص بالدستور أو اللائحة ينص على جلوس الوزراء بالصفوف الأمامية

الوسمي: إظهار الواقع السياسي الكويتي بهذا الشكل لا يخدم مصالح الدولة فهناك ملفات إقليمية ودولية تستوجب أن تتفرغ لها هذه المؤسسات

كتب: أحمد الهديبان

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رفع جلسة المجلس العادية المقررة أمس الثلاثاء لعدم حضور الحكومة بسبب جلوس النواب على المقاعد المخصصة للحكومة في قاعة «عبدالله السالم».

وقال الغانم في كلمة له قبيل رفع الجلسة «أبلغتني الحكومة بعدم حضورها جلسة اليوم «أمس» الممتدة إلى جلسة الغد «اليوم» بسبب تواجد النواب على مقاعد الحكومة وبالتالي ترفع الجلسة وفقا للمادة «116» من الدستور».

وعلى إثر ذلك عقد عدد من النواب مؤتمرا صحافيا في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، أكدوا من خلاله رفضهم تجاوز استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء، معتبرين أنه بمثابة تنازل عن الصلاحيات الرقابية للمجلس.

من جهته طالب النائب د. صالح الشلاحي رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد أن يفي بوعوده التي أطلقها في الفصل التشريعي السابق، حينما أكد عدم تحويل الاستجواب إلى المحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية أو تحويل الجلسة إلى سرية.

وقال المطيري: «يقول الله في محكم كتابه وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا»، مضيفا أن العهود التي كانت في أعناقنا تجاه الوطن والمواطنين علينا أن نوفي بها.

وطالب رئيس الحكومة بأن يوفي بالعهود التي أطلقها في المجلس السابق بمواجهة الاستجوابات، مضيفا «عليك يا رئيس الحكومة أن تصعد وتفند استجوابي والنائب شعيب المويزري المكون من خمسة محاور».

وأكد أن كل محور منها يستحق أن يسقط حكومة، مضيفا أن « الشعب الكويتي يستحق أفضل من هذه الحكومة وعلينا واجب شرعي، وقد أقسمنا وسوف نوفي بوعودنا».

بدوره أكد النائب د. عبد الكريم الكندري حرص كتلة الـ31 نائبا على سير القوانين وانعقاد جلسات مجلس الأمة من دون تقديم أي تنازلات في صلاحيتهم الدستورية.

وقال الكندري "ما يجري في الكويت أمر مخطط له، 60 سنة من محاولة تجميد الدستور والعبث بمواده ولكن اليوم الأمر أخطر من ذلك وهو تفريغ مجلس الأمة من أدوات الرقابة، أي إن المجلس ببساطة يتحول إلى لجنة وهذا المخطط تستمر الحكومة فيه إلى جلسة اليوم».

واعتبر الكندري أن «غياب رئيس الحكومة ووزرائه بذريعة جلوس النواب في كراسيهم طامة كبرى، بأن شخصا أوكلت له مهام إدارة الدولة يكون هذا عذره لكيلا يدخل مجلس الأمة»، مؤكدا حرص كتلة الـ31 نائبا على حضور كل الجلسات الخاصة والعامة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

وأوضح أن « الطريقة التي اتبعها النواب نوع من أنواع الاعتراض السلمي لإجبار رئيس الوزراء على اعتلاء منصة الاستجواب، تنفيذا للمادة 100 من الدستور وهي النص الوحيد الذي أعطى للشعب صلاحية إيقاف الحكومة ومحاسبتها، وهي المادة التي إذا ذهبت ذهب الدستور والبرلمان».

وقال : « ٨ سنوات وهم يديرون الدولة من دون معارضة ووصلنا إلى أن الاحتياطي العام صفر، ورئيس وزراء سابق ووزراء يحاكمون والكل يرى أين وصلت الدولة ، ولذلك نحن لم نعطل شيئا ولكننا ببساطة نريد أن تعود الأمور إلى نصابها، وأن يطبق الدستور وتسترد الأمة حقها في الرقابة».

وتابع : «عندما يقول رئيس مجلس الأمة كيف يحضر النواب الجلسة الخاصة ويطالبون الحكومة بحضورها ولا يريدون أن تعقد الجلسة العامة، هذه الادعاءات وتزييف الحقائق مردود عليها، فنحن لا نمنع الجلسة العامة أن تعقد صحيحة وفقا لما نص عليه الدستور ولكن ليس بمزاج الرئيسين، أما تذرع الرئيس في كل مرة بالمادة 116 من الدستور لرفع الجلسات فهذه المادة لا تتحدث عن وجوب حضور الحكومة للجلسات».

وأكد أن « النواب أكثر الناس حرصا على سير القوانين ولجان التحقيق ولكن لا يلوى ذراعهم أو يوضعون أمام الأمر الواقع لتحصين رئيس الوزراء لمدة سنتين».

واعتبر الكندري أنه في حال تعطيل أداة الاستجواب فإن الوزير لن يخشى أحدا عند الخطأ لغياب الرقابة، مضيفا أنه « لا يوجد منطق بأن تعطل السلطة التشريعية لغياب الوزراء».

وقال : «اليوم هناك حاجز مكون من 31 يقف أمام زحف الحكومة على مواد الدستور، ونطالب الشعب بمساندة هذا الحاجز لأنه إذا انهار فلن يبقى نص في الدستور إلا وينتهك».

وأفاد بأن النواب لديهم مسؤولية التشريع ولكنهم يعلمون تماما أنهم بلا أدوات رقابة ولن يصلوا إلى التشريع، مضيفا «لا يوجد أي ضمان من أنه حال تجاوز بند استجواب رئيس الوزراء بأن يطلب وزير الصحة تأجيل استجوابه إلى نهاية الجائحة، معتمدا على الأغلبية العددية ما نخشى معه أن يتحول المجلس إلى مجلس وطني».

بدوره حمل النائب د. أحمد مطيع الحكومة مسؤولية تعطيل المجلس منذ جلسة 30 مارس الماضي بسبب طلب تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمه،ا قائلا إن رئيس الوزراء تعهد أمام نواب الأمة أنه «إذا لم أكن على قدر المسؤولية فأنا لا أصلح أن أكون رئيسا للحكومة».

واعتبر مطيع أن «عدم حضور الحكومة الجلسة بسبب وجود الأعضاء على الكراسي عذر غير مقبول، ولا يوجد نص في الدستور أو اللائحة ينص على جلوس الوزراء في الصفوف الأمامية».

وقال : إن « المجلس أمامه استجوابات مستحقة، في حين أن النواب عليهم دوران رئيسان هو التشريع والمحاسبة، ولا نستطيع أن نشرع بسبب تعطيل الجلسات ولا نستطيع المحاسبة للوزراء المقصرين بدءا من رئيس الوزراء والوزراء».

وطالب مطيع سمو رئيس الوزراء والوزراء بمواجهة الاستجوابات قائلا « يكفي ما يحدث من تخبطات ورفع الجلسات غير الدستوري وغير القانوني، ونحمل رئيس الوزراء والوزراء المسؤولية بأن يتقوا الله ويصعدوا المنصة».

أضاف أن « أول الوزراء المطالبين بصعود المنصة وزير الصحة بسبب فشله في إدارة الملف الصحي»، مبيناً أن الناس لا تعرف موعد الجرعة الثانية للقاح فضلا عن وصول الجرعات بتعاقدات مشبوهة ومباشرة عن طريق وكلاء محليين.

وأوضح أن « لقاح فايزر تم التعاقد عليه عن طريق المصنع مباشرة، وأخذ الناس لقاحهم في الجرعتين، والناس التي تطعمت لقاح أكسفورد لا يعرفون موعد الجرعة الثانية، وهذا دليل تخبط وزير الصحة».

من ناحيته أكد النائب د. عبيد الوسمي أن عدم حضور الحكومة جلسات مجلس الأمة، يجب ألا يعطل أعمال الرقابة والتشريع.

وقال الوسمي : «أعتذر عن عدم تمكن نواب الأمة من أداء وظائفهم في الرقابة والتشريع، نتيجة تبادل أدوار بين رئيسي الحكومة والبرلمان والخروج على كل القواعد الدستورية، باعتبار أن ميزانية الدولة كافية لشراء وتضليل الرأي العام وتقديم مبررات لا تستند إلى نص في القانون أو أساس من الواقع».

أضاف: «فيما يخص الرئيسين يبدو لي أن الرسائل السياسية الهادئة والواضحة لم تصل إلى الهدف المطلوب، وأكرر ما سبق أن ذكرته من الناحية الدستورية والسياسية إنه لا يليق بأي سياسي في العالم أن يقوم بمثل هذه الأعمال المخالفة تحت ذرائع غير مقنعة».

ووجه الوسمي انتقادات حادة لبعض وسائل الإعلام، معتبرا أنها تسعى إلى تصوير الكتلة النيابية بأنها تحاول تعطيل عمل الحكومة والبرلمان.

أضاف أن « كل الخبراء الدستوريين يعلمون أن عدم حضور الحكومة، ليس له علاقة بنصاب جلسات البرلمان،

الحجرف يؤكد استمرار النواب الجلوس في مقاعد الوزراء

عبدالصمد يطلب من النواب ترك مقاعد الوزراء